الثَّقَافةُ السياسيّةُ الفلسطينيّةُ
الدَّورُ الغائبُ للمدرسة

مشهور البطران

تقديم

منذ أن انشغل الإنسان بهمومه ومعاشه وعلاقاته، كان على الدوام مهجوساً بأسئلة السياسة. السياسة بمعنى فن إدارة العلاقة مع الآخر، هذه هي السياسة في أبسط توصيفاتها. فحيثما وجد الآخر انوجدت السياسة، إن سؤال السياسة الأول هو: "**من أنا وما علاقتي بالآخر؟**".

سؤال (الأنا-الهوية) يتقاطع في أحد مستوياته مع الذات الوطنية والقومية، وهذا يحيل بدوره إلى وجود الفرد ضمن الجماعة الوطنية وتطلعاتها وهمومها المشتركة.

على ضوء هذا السؤال الجوهري يتحدد دور الذات الاجتماعية وموقعها في النظام السوسيوسياسي، فهي إما أن تكون ذاتاً فاعلة تتموضع بفعالية في مساحات الفعل الاجتماعي في تعالقاته السياسية والثقافية والاقتصادية كافة، وإما أن تكون ذاتاً مقهورة ومعزولة عن الفعل تمارس الوشوشة السياسية في الخفاء.

إذن، نحن سياسيون في العلن أو في الخفاء، نحن سياسيون؛ سواء فكرنا بذلك أم لا. بدرجات متفاوتة، كل مواطن على درجة من الوعي السياسي. إن ما نريده أن نكون سياسيين بقدر ما يساعدنا على أن نكون مواطنين، نعرف ما لنا ونذود عنه، ونعرف ما علينا ونعطيه. فالمواطنة في أحد اشتراطاتها أن نكون مثقفين وسياسيين وعلميين وتربويين.

ضمن هذا السياق، فإن عبارة من قبيل "**هذا ليس شأني**" أو "**دع السياسة لأصحابها**"، التي نسمع ترددها من حين إلى آخر في أوساط الناس، تعكس حياداً بارداً وسلبياً، إنها تعني فيما تعنيه أن تتمركز الثقافة والممارسة السياسيتان في يد النخبة، ما يعني عزل المواطن عن المشاركة.

إن فكرة التنخيب برمتها، وكذا تنخيب الثقافة السياسية على التخصيص، هي فكرة طبقية تخدم الفئات المتنمرة في المجتمع، التي جل غاياتها أن تبقى قابضة على بوصلة السلطة، هذه الفئة وهي تروج لفكرة التنخيب تحاول أن تؤصّل للنظرية القائلة: "**السياسة لها من يمارسها**"، أو "**السياسي يولد سياسياً**"، ما يعني شرعنة سيطرة النخبة على كل ما يتعلق بالقول السياسي معرفياً وإجرائياً.

مع عملية التنخيب هذه، بما هي ضد الثقافة الجماهيرية، أُحتُكِرَتْ السياسة وثقافتها في أيدي حفنة من الناس، ومنع غيرهم من ممارستها، وهكذا تعالق مفهوم السياسة في الثقافة العربية بقائمة من الممنوعات، وبجملة من السلوكيات؛ كالخوف، والعجز، والرضوخ، والتسلط، والإذعان، ولائحة من المواقف كالردة والتقوقع والانسحاب، وَمَرَدُّ ذلك تلك العلاقة الشائهة ما بين الناس وساستهم. على الدوام كان الساسة يريدون من الناس الخضوع للإرادة العليا والإذعان لمتطلباتها، وهي إرادة معلنة جهاراً نهاراً، بينما أراد الناس من ساستهم حياة كريمة ومعاشاً آمناً. وهي إرادة غير مجهور بها، تمارس في الخفاء وبين الثقات.

السياسة والتقية أمران متلازمان في الثقافة العربية حيث الأنظمة شمولية والحاكم ظل الله على الأرض. إنها ثقافة "الراعي والرعية" كما تصفها الأدبيات السياسية، حيث الأب مسؤول عن أبنائه، والمدير مسؤول عن مدرسته، والرئيس (ولي النِعَم) مسؤول عن كل الناس. إنها ثقافة الصغير والكبير، حيث الكبير يولد كبيراً على الصغار المساكين. ويذهب محمد الأزعر في توصيفه للثقافة السياسية العربية أبعد من ذلك، في كونها "كرست نمطاً من الممارسات الاجتماعية والسياسية يعلي من شأن قيم الطاعة والولاء والتوحد دون تدبر فردي ملموس، والإفراط في إفناء الذات والاعتماد على الجماعة دون الابتكار؛ ما أدى إلى غياب الإنسان الديمقراطي، حيث القرار ما زال فردياً، والقيادة في جلها فردية، والرأي الآخر إما محظوراً قسراً وإما موجوداً شكلاً وإما محاصراً فعلاً".[1]

وإذا ما ركزنا النظر على التجربة السياسية الفلسطينية، فإننا سنكون إزاء تجربة متفردة وذات خصوصية، هذا على الرغم من أن الثقافة السياسية الفلسطينية تتعالق مفاهيمياً مع الثقافة السياسية العربية، وهذا التعالق

ناتج عن التشابك الثقافي المشترك، إلى جانب أن حركات المقاومة الفلسطينية في مراحلها الباكرة كانت امتداداً للحركات القومية والبعثية ذات المنابع والأصول العربية.

خصوصية الثقافة السياسية الفلسطينية تكمن في كونها على الدوام جذراً رئيسياً في الفعاليات الاجتماعية كافة، ومحوراً جوهرياً في نشاطات المؤسسات: الجامعة، المدرسة، النقابة . . . الخ.

فلسطينياً؛ ظلت الثقافة السياسية منذ أوائل القرن العشرين منحكمة إلى مستويين من التوجهات، المستوى الأول خارجي: يتمثل بنشوء الحركة الصهيونية بما هي حركة عنصرية إحلالية شكلت خطراً وجودياً داهماً على المجتمع الفلسطيني، وخلخلت ركائزه الوجودية، وبمقتضاه نشأت حركات المقاومة الفلسطينية. ومستوى داخلي: يتمثل بتنظيم العلاقات السياسية داخل أطر المجتمع ومؤسساته التي تشكل في مجموعها النظام السياسي الفلسطيني. ضمن هذين المستويين، نشأت الثقافة السياسية الفلسطينية وتطورت وطورت معها نظاماً من القيم والمعايير والمعتقدات السياسية التي تناقلتها الأجيال الفلسطينية جيلاً بعد جيل.

وإذا ما أردنا أن ننظر إلى تلك الحقبة الباكرة من سجل المسيرة السياسية الفلسطينية نظرة نقدية، فإننا نتوصل إلى فكرة مؤدّاها: أنها انشغلت أكثر بالآخر الصهيوني حداً طغى بشكل ملفت على الشؤون المتعلقة بالداخل الفلسطيني وأسئلته اليومية المتعلقة بتنظيم الحياة السياسية وتشابكاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد جرى تبرير هذا التباين دوماً بتنظيرات تتمحور حول خصوصية التجربة الفلسطينية وعدم استقرار المجتمع الفلسطيني وغياب التحرر الوطني، بما هي اشتراطات موضوعية لتنظيم الحياة الداخلية. بيد أن هذه التبريرات جانبت الصواب، إذ أن مراجعة المسيرة السياسية الداخلية في فلسطين تبين نشوء ثقافة سياسية شعبية فيها مستوى عال من الديمقراطية والتسامح، وبخاصة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام 1987. ونعتقد أن هذه التجربة الثورية الفلسطينية لو تمت مراكمة إنجازاتها داخلياً، لمهدت السبيل واسعاً نحو حياة سياسية فيها الكثير من الديمقراطية، وكذا نعتقد أنه لو ترك للناس تنظيم شؤون حياتهم السياسية في فترة ما قبل أوسلو وما بعدها، لوصلنا كمجتمع إلى حال أفضل على صعيد المواطنة، إذ يرى محمد الأزعر أن: "الشعب الفلسطيني سبق قيادته على المستويين الثوري والديمقراطي"،[2] مدللاً على ذلك بأنه استطاع أن ينظم حياته السياسية والاجتماعية طوال الفترة ما بين العامين 1967-1994، هذا على الرغم من أن الاحتلال الصهيوني عمل ما بوسعه لأجل تخريب المجتمع الفلسطيني في مناحي حياته كافة.

إن اللحظة الفلسطينية الراهنة التي تشهد قطيعة ما بين التيارين الأوسع في الحياة السياسية الفلسطينية، لم تكن قط وليدة لحظة أو حدثاً عابراً في التاريخ السياسي الفلسطيني، إنما هي حصيلة تراكم هائل وجد طريقه إلى الانفجار في السنوات الأخيرة. لقد تم التأسيس لهذه القطيعة باكراً منذ أوائل التسعينيات. إنها تلك اللحظة التي انتزعت فيها القيادة من الجماهير، ورُكّزت في أيدي القادة المترفعين عن الجَماهير.

لن نذهب بعيداً في توصيف الوضع السياسي الراهن، لأن ذلك ليس مجال هذه المقالة، إنما نريد الإشارة إلى قضية غاية في الأهمية، وهي أن الممارسة السياسة في أي مجتمع ما هي إلا انعكاس لنوعية الثقافة السياسية ومفاهيمها ومقولاتها وخطاباتها، ولذا فإن جزءاً من العطب السياسي للمرحلة هو في حقيقة الأمر كامن أصلاً كعطب في الثقافة السياسية.

بناء على ما تَقَدَمْ نتساءل: ما هي ملامح الثقافة السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة؟ وأي ثقافة سياسية نريد؟ ومن يقوم بمهمة التنشئة السياسية للأجيال الفلسطينية؟ وما دور المؤسسة التعليمية في هذه التنشئة؟

أيُّ ثقافة سياسية نريد؟

تتقاطع معظم التوصيفات المُؤطِرة لمفهوم الثقافة السياسية في كونها: مجموعة التوجهات والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يتمثلها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته، وكذا دوره كفرد في هذا النظام. إن هذا التوصيف ينطوي على أربعة أبعاد: معرفية، بنيوية، قيمية، تقييمية. يؤشر البعد المعرفي على مدى معرفة الأفراد بالنظام السياسي، أما المستوى البنيوي فيشير إلى ما يحتويه النظام من بنى وهياكل، وما يمارسه من عمليات من داخل هذه الهياكل، ويحيل المستوى القيمي إلى المشاعر والأحاسيس التي يكنُّها الأفراد اتجاه النظام السياسي، وأخيراً مستوى التقييم؛ أي تقييم أداء النظام السياسي بناء على معايير نقدية تحاكم السياسات وتجعل الفرد يتخذ موقفاً إزاءها.[3]

إن هذه الخصائص تتسم بها الثقافة السياسية على وجه العموم بغض النظر عن نمطها؛ سواء أكانت تسلطية أم تشاركية أم تقليدية، ويختلف الأمر من ثقافة إلى أخرى في مستوى المعرفة وأنماط الهياكل ونمط القيم والانفعالات التي يجترحها الناس ضمن نظامهم السياسي.

وبغية ألا تتحول الثقافة السياسية إلى معرفة ذهنية كامنة في عقول المثقفين لمجرد التنظير والاجترار الثقافي في المقاهي والرطانة في سائل الإعلام، فإننا نشير إلى عنصر حاسم في الثقافة السياسية هو الممارسة السياسية. وفي السياق ذاته، نشير أيضاً إلى أهمية أن يكون السلوك السياسي منسجماً مع الثقافة بما هو تجسيد لقيمها، وهي موجهة له بما هي مرجعية فكرية. إن هذا النمط من الثقافة السياسية هو ما يسمى بثقافة المشاركة السياسية، وهو الذي يمهد الطريق نحو المجتمع الديمقراطي المأمول فيه.

ولأن الثقافة السياسية لا تنفصل عن حقول الثقافة الأخرى بما هي أحد روافد الثقافة العامة، فإن التعددية والحق في الاختلاف والتعبير أمور لا محيص عنها لبناء ثقافة سياسية تتجاوز ثقافة (الراعي والرعية)، وثقافة التسلط السائدة في المجتمعات العربية.

المدرسة بوصفها مؤسسة سياسية

دأبت الأنظمة السياسية على عزل المؤسسات التعليمية بوجه عام، والمدرسة بشكل خاص، عن محيطها الاجتماعي وانشغالاته السياسية

عزلاً ثقافياً تمثّل بتغيب مشكلات المجتمع الحقيقية عن المناهج الدراسية، وعزلاً فيزيائياً يتمثل بحشر الطلاب داخل مدارس هي أشبه بالسجون.[4] وهذه الأنظمة، إذ تفعل ذلك، إنما تعزل قرابة نصف المجتمع داخل هذه المعازل التطويعية.

يصدق القول أن المؤسسات التعليمية، ومن ضمنها المدرسة، من أكثر البيئات حساسية لما يحدث في المجتمع. إن أي خَضَّة تصيب المجتمع يسمع صداها في ساحات المدرسة وصفوفها. في البداية، تبدأ الوشوشات في الزوايا القصيّة وبين الطلاب الأكثر نشاطاً، وشيئاً فشيئاً يتعالى الهمس وتتسع دائرته حتى يغدو حديث الساعة، وهكذا ينتظم الطلاب في تيار بشري دافق، ويندفعون إلى الساحات العامة حاملين شعارات المطالبة.

وإذا شهدت أربعينيات القرن المنصرم وخمسينياته ثورات التحرر التي قادتها الأحزاب الثورية العالمية، فقد شهدت ستينيات القرن نفسه ثورات الطلاب بامتياز؛ الثورة الطلابية الأولى انطلقت من باريس،[5] وعمت أنحاء أوروبا مطالبة بالعدالة الاجتماعية، وفي أمريكيا على الطرف الآخر للمحيط، انفجرت في المرحلة الزمنية نفسها حركة الفهود السود،[6] وعمت "المدن السوداء" رافعة الشعارات الباريسية نفسها.

ثمة حبل سري بين المدرسة وحاضنتها الاجتماعية، حتى وإن أرادت المؤسسة الحاكمة أن تَجمَّ هذا الحبل فهو على الدوام موصول، فالطلاب وكذا المعلمون هم أبناء المجتمع، وهم صنيعته وصانعوه، يؤثرون ويتأثرون في تفاعلاته السياسية.

على الدوام تسعى الأنظمة السياسية إلى إقصاء السياسة من المؤسسات التعليمية عامة، ومن المدارس على وجه الخصوص، بذريعة الحفاظ على وحدة المدرسة من التمزق والاستقطاب، وكذا صيانة العملية التعليمية من السياسة وأمراضها. ولكن هذا الادعاء لا يمثل من الحقيقة جانباً، ذلك أن المدرسة ما هي إلا مؤسسة سياسية تسعى فيما تسعاه إلى إعادة إنتاج الموروث السياسي والتوجهات والقيم والمعايير السياسية المنظمة لعلاقة الفرد بالنظام السياسي، من قبيل الطاعة، والولاء، والتماهي.

ماذا يريد النظام السياسي حين يرفع شعار: "**ابعدوا المدارس عن السياسة**"؟ لوهلة، يبدو هذا الشعار بريئاً إلا أنه يخفي في طياته ودهاليزه رغبة المؤسسة الرسمية في تمرير رؤية سياسية واحدة ووحيدة هي رؤية المؤسسة ذاتها. فغاية أي مؤسسة حاكمة البقاء في فردوس السلطة، ولتحقيق هذه الغاية صنعت الأنظمة السياسية أدواتها وهياكلها التي تكفل لها عمراً مديداً، وهذه الأدوات هي الجيش، والمؤسسات الحكومية، ووسائل الإعلام، والمدرسة. وهذه الغاية لن تتحقق إلا عبر تسريب الرؤية الواحدة المنهجة، وإحكام السيطرة على معامل إنتاج المعرفة وقنوات بثها؛ سواء كانت تربوية أم إعلامية.

إننا نفهم الغاية من هذا الشعار بما هو تغييب وإقصاء لرؤى سياسية أخرى، وبحسب مهدي عامل فإن التعددية السياسية ووجود ثقافة سياسية بالمعنى الحقيقي للمفهوم، يتيح للأفراد فهماً أعمق للواقع الاجتماعي والسياسي، وبالتالي الثورة عليه، وهذا ما يتجنبه أي نظام سياسي في العالم.[7]

إن المدرسة-أيّ مدرسة وضمن أيّ ثقافة- ما هي إلا مؤسسة سياسية اجتماعية تتغيا إعادة إنتاج تباينات المجتمع الطبقية وما يستتبعها من تباينات اجتماعية واقتصادية وثقافية. وهذه إرادة ليست معلنة على المستوى الرسمي، ولكنها تتوارى خلف حاجز هش من الأهداف المعلنة، التي تتمثل بالحفاظ على المجتمع وتطويره ورفده بالكوادر العلمية. والمدرسة حين تتمثل هذه الرؤية، إنما تتقاطع مع مؤسسات أخرى من قبيل وسائل الإعلام الرسمية، والجيش، وغيره من مؤسسات النظام السياسي.

وعلى الرغم من أن المدرسة الرسمية في توجهاتها تسعى إلى التحقق الآلي لعلاقات الإنتاج السائدة، فإن ما يحدث أحياناً هو العكس تماماً، فالمدرسة هي مكان للتطويع، وهي في الوقت ذاته ساحة لتطاحن الرغبات، فالطلاب يأتون إلى المدارس محملين بأشواق البيئات الاجتماعية الساعية إلى التحرر، وهذه الرغبة تنطلق في ساحات المدرسة وتتفاعل فكراً وممارسة في فضاء المدرسة. حينها تتحول المدرسة إلى مفاعل ثوري، ومن هنا يذهب مهدي عامل في نظرته النقدية للأنظمة التعليمية، إذ يرى أن الأنظمة السياسية قد تعمد إلى تخريب النظام التعليمي الرسمي إذا انحرف عن الغايات المرسومة، وذلك بضرب المدرسة الرسمية في شتى مراحلها، وتأمين الهيمنة المطلقة للمدرسة الخاصة الطائفية، وكذا تفتيت النظام التعليمي بحسب التفتيت الطائفي.[8]

حتى الآن تبدو الصورة التقليدية للمعلم في المدرسة العربية: هو ذاك الشخص الذي يقف في مقدمة الصف ويحمل عصا يلوح بها في الهواء، بل إن أحد المعايير الأهم في تقييم عمل المعلم حتى الآن هو قدرته على ضبط الصف، فالمدرسة مهووسة بفكرة الانضباط، ولا نغالي إذا ادّعينا أن معظم الفعاليات المدرسية التعليمية وغير التعليمية تتأسس على فكرة الضبط، بدءاً بالطابور الصباحي، وترتيب الطلاب في الصفوف، وجدولة الأسماء، وتبويب العلامات، وعمليات التمدرس، وهذه التوجهات الانضباطية في الثقافة المدرسية يؤسس لها في المقولات السياسية الثقافية.

عن تراجع الثقافة السياسية

ثمة تراجع في الثقافة السياسية في أوساط الشباب، يمكن قراءة هذا النكوص في ضوء تراجع الثقافة العامة، ونحن لا نستطيع أن نحدد بدقة أسباب هذه الردة، فهذا يحتاج إلى بحث أعمق في شبكة من العوامل السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية، ولكننا نؤشر إلى مستويات عدة يجدر النظر فيها:

أولاً، قراءة في مستوى الثقافة العامة، حيث التراجع في هذا المستوى ملحوظ، وبخاصة في ظل طغيان الثقافة الرقمية الاستهلاكية، التي امتازت بسهولة الضخ والوصول المجاني، في مقابل القراءة التي تستلزم جهداً فكرياً يبدو أن الشباب باتوا غير مستعدين لمجاراته.

ثانياً، قراءة في واقع العملية التعليمية، وهنا ندعي أن التعليم برمته لا يساعد في تنمية ملكة الإبداع والنقد؛ وذلك لأنه تعليم كمي قائم على فكرة التلقين والنسخ. وفي هذا المقام نتفق مع إدوارد سعيد في رؤيته التي تفيد أن "المرء حين يتعرض لعمليات تلقين فكري؛ سواء في المدرسة أم في الجامعة، فإنه لا يرى إلا على ما قد تربى على رؤيته".[9] وهنا تبدو الأشياء في غاية التنفير والتسطيح والرداءة. إن التعليم في مثل هذه الحالة بحسب تعبير سعيد "يعزز الموقف الامتثالي للسلطة"،[10] والثقافة السياسية هي ثقافة النقد والمساءلة بحثاً عن الحرية والتنوير. وهنا يكمن التعارض الذي لا مفر منه إلا بالفرار نفسه من قبل الشرائح المغلوب على أمرها.

وعلى هذا النحو فإننا نقرأ الانحدار في مستوى الثقافة والتعليم، بما هو انعكاس كلي داخلي لتراجع مشروع التحرر الوطني الذي لم يفضِ حتى اللحظة إلا إلى مزيد من الخسارات والانكسارات التي يرَجع الكثير من أسبابها لا إلى شراسة العدو الصهيوني فحسب، بل إلى سوء الإدارة السياسية.

ثالثاً، قراءة في مشروع التحرر الوطني. وهنا تبدو الصورة أكثر تراجيدية، حيث الإنجازات على المستوى الوطني أوهى من بيت العنكبوت، والتضحيات الجسيمة التي قدمت خلال العقدين الماضيين فقط؛ لم تسفر إلا عن مزيد من الإحباط في صفوف الناس.

التنشئة السياسية .. مهمة من؟

لدى دخول المدرسة أو الصفوف تطالعك خربشات الطلاب على الجدران، تبدو هذه الجدران وكأنها سجل تاريخي لأهم أحداث البلد الوطنية، تلك الخربشات التي تنم عن همهمة سياسية طفولية حول الوضع الراهن، إنها عبارات أشبه بالتأتأة السياسية، مناغاة طفولية، بيد أنها بليغة بلاغة الأطفال، شعارات عن الوطن وتمجيده، عن الأبطال وفضائلهم، عن الأحزاب وأمجادها، عن الإضرابات ومواعيدها ومناسباتها الوطنية.

أحد الشعارات كُتِبَ بخط غاية في السوء وقمة في الدلالة: "**وطني سأعيش لأجلك**". في صف آخر وفي المدرسة نفسها، ثمة شعار نقيض: "**نموت .. نموت وتحيا القدس**". الشعاران يمثلان نمطين مختلفين من الثقافة، كلاهما يمجّد الوطن، لكن الأول فيه صوت فردي، ويعزز قيمة الحياة، والآخر دارج ومكرور وصوت الجماعة فيه حاضر ويعزز ثقافة الموت.

اخترنا أن نقدم هذه القصة لنقول من خلالها إن التنشئة السياسية للفرد إما أن تدفعه إلى النظر إلى العالم من حوله نظر نقدية فيها تدبر فردي، بحيث يحاكم الأحداث من منظور يعكس هويته الفردية وصوته الشخصي، وإما أن تطغى الهوية الجمعية على الصوت الشخصي للفرد وتحوله إلى رقم في قبيلة. ويبدو أن الحالة الثانية هي السائدة في الثقافة السياسية الفلسطينية.

في السنوات التي سبقت الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، استفحلت ثقافة الموت بين الأطفال غير البالغين، في كل مساء يتسللون من بين المسارب باتجاه إحدى المستوطنات مدججين بالأمل والرغبة في المقاومة، وفي صباح اليوم التالي كانت وسائل الإعلام تلتقط صورهم معلقين كالعصافير على الأسلاك الشائكة للمستوطنات وقد مزقتهم طلقات برج الحراسة الإسرائيلي.

وفي أحداث غزة الأخيرة غدا الفلسطيني القاتل والمقتول في آن، وما زالت الأحداث مستمرة وتفضي إلى نتائج جد وخيمة على المستويين الوطني والاجتماعي. هذه الحالات تضعنا أمام سؤال داخلي لم نتوقف عنده لا تربوياً ولا سياسياً، إنه سؤال التنشئة السياسية واشتراطاتها وحدودها وقنواتها.

حين نطرح مفهوم التنشئة السياسية، فإن ما نعنيه هو إعداد الفرد كي يكون قادراً على تمثل الوضع السياسي للبلد من وجهة نظر فردية، واتخاذ موقف إزاءه، والتحرك في سياق من الفعل والمشاركة.

في مجتمع "المواطنة والمعرفة"، حيث الوطن لمواطنيه، وحيث المعرفة ومصادرها متعددة ومتاحة لكل الناس، وحيث الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة المشاركة؛ فإن غاية التنشئة السياسية إنتاج مواطنين عارفين، ومعنى أن يكون المواطن مواطناً وعارفاً، هو أن يأخذ موقعه في المجتمع. بهذا المعنى، فإن الغايات الإستراتيجية للتنشئة السياسية هي هيكلة روح التضامن الوطني والقومي بين المواطنين، وغرس نظام من القيم والمعايير والتوجهات السياسية لدى الأجيال الجديدة، وهي مهمة يجب ألا تتفرد بها جهة واحدة، بل يجب أن تساهم فيها مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات التعليم.

حتى الآن ظلت مهمة التنشئة السياسية في المجتمع الفلسطيني ملقاة على عاتق الحزب السياسي، والمسجد، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، فيما يكون نصيب الأسرة والمدرسة هو الأقل.

ونحن ننظر إلى هذه المهمة بدرجة عالية من الخطورة، ذلك أن الأحزاب السياسية لها أجندتها ومنطلقاتها الأيديولوجية القائمة على تقديس النظرة والمنطلقات الحزبية، وهذه بدورها تترسب في وعي الفرد لدرجة أنها تصبح ديناً جديداً. إننا نقرأ حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية على ضوء هذه التنشئة الحزبية التي ترفض الغيرية وتمجد الذات. وعلى الرغم من قناعتنا بأنه لا توجد رؤية بريئة من الأيديولوجيا، وأن الحياد كذبة كبيرة، فإننا نعتقد أن التنشئة السياسية يجب أن تقدم في سياق تقديم كل الرؤى الممكنة، على أن يتاح للفرد اختيار ما ينسجم وقناعاته. وعلى هذا النحو، فإن المدرسة هي أكثر مؤسسة قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة. وهنا أتساءل بقسوة، لم لا يوجد منهاج للثقافة السياسية لطلبة المدارس؟ وما الذي يبرر غياب منهاج من هذا النوع؟

مشهور البطران – مركز القطان

الهوامش

[1] الأزعر، محمد خالد (1996). **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص: 30.

[2] المصدر السابق، ص: 45.

[3] زاهي، محمد. "العرب بين ثقافة التسلط وثقافة الديمقراطية"، www.inciraq.com/al-motamer/2006 (تاريخ الدخول: 17/ 4/ 2008).

[4] في دولة كمصر، تحاط المدارس والجامعات بأسوار عالية وأسلاك شائكة، ويقف على بوابة المدرسة شرطي لمنع خروج الطلاب من المدرسة، ومنع دخول غير الطلاب إليها. ومن الجدير بالذكر هنا أنه يمنع دخول أي شخص إلى المدرسة غير ولي أمر طالب، وأي شخص آخر؛ كالباحث، أو الصحافي، أو أي زائر، إذا ما أراد دخول المدرسة، فإن عليه أن يمر بإجراءات بيروقراطية معقدة.

[5] حركة طلابية ثورية يسارية اندلعت في الجامعات الفرنسية بقيادة الزعيم الطلابي دانيال كون بنديت، وساندتها شرائح اجتماعية أخرى، ومثقفين من أمثال ميشيل فوكو وجان جينيه وجاك دريدا، رفعت شعار "العدالة للجميع"، وعلى المستوى الثقافي أطاحت هذه الحركة بالبنيوية كنظرية ابستمولوجية وضعت الإنسان كعنصر قار في النسق أو البنية، ورفعت شعاراً بديلاً هو التفكيكية التي أسس لها الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا.

[6] حركة يسارية راديكالية تأسست في أوساط السود الأمريكيين، رفعت شعار "الكفاح ضد الامبريالية لأجل تحقيق العدالة والمساواة". ويعتبر مالكوم إكس أحد أبرز قياديها. والحركة برمتها جاءت رداً على النهج ألتصالحي الذي قاده الزعيم الأسود مارتن لوثر كينج.

[7] مهدي عامل (2007). **في قضايا التربية والسياسة التعليمية**، لبنان: دار الفارابي، ص: 238.

[8] المصدر السابق، ص: 185.

[9] إدوارد سعيد (2005). **الإنسية والنقد الديمقراطي**، ت: فواز طرابلسي، بيروت: دار الآداب، ص: 98.

[10] المصدر السابق، ص: 82.

من مسرحية "حارس الدكان".